نص ردن

▪ علاء حسن

شبكة و(كطّان)

قبل أن يفرض النظام السابق أفكاره على المناهج التربوية ،حتى في دروس الرياضة والرسم والنشيد كان الجيل السابق من العراقيين يجيدون نشيدا واحدا يخاطبون به البط ويتمنون له ممارسة هواية السباحة بكل هدوء واطمئنان " يابط يابط اسبح بالشط " تعيدنا إلى أيام طفولتنا وتلزمنا بالدفاع عن السمك بأنواعه المختلفة :الكطان والبز والبني والشبوط بالابتعاد عن شبكة الصياد فنخاطب البط :" قل للسمكة اتت الشبكة " بتلك البراءة العفوية تعلمنا حق الكائنات الأخرى بالحياة فحصلنا على انتماء غير رسمي لمنظمات الدفاع عن الحيوان ، وتقدم العمر وحينما أجبرونا على استخدام البنادق والمدافع والراجمات في أناشيدنا ضيعنا الدفاع عن حقوق الإنسان ، وأخذنا نتناول العشاء أمام عرض مشاهد صور من المعركة ، ونسمع بيانات القيادة العامة للقوات المسلحة ،تليها مجموعة أناشيد تنطبع في ذاكرتنا ، ونعيد إنشادها في مراسيم رفع العلم على أصوات إطلاق عيارات نارية يطلقها معلم الرياضة في كل يوم خميس ، ثم استعد واسترح والتوجه إلى الصفوف بمسير عسكري على إيقاع منتظم منضبط بالخوف والرعب ، ونسيان الصياد والشبوط والشبكة والبط .

في أحد أيام الحرب العراقية الإيرانية أصدرت وزارة التربية تعميما ألزمت فيه إدارات المدارس استخدام المفردات العسكرية بدلا من الأخرى المتعارف عليها فأصبح القلم بندقية ، والمسطرة حربة والسبورة ميدان معركة ، والمعلم آمر الفصيل والمدير آمر السرية ، وتضمن التعميم السماح لأبناء الضباط بارتداء الزي العسكري برتب آبائهم ، أما الآخرون من أبناء الموظفين والعمال والكبسة والجنود المغضوب عليهم فارتدوا أزياء الطلائع فأصبحوا تحت رحمة زملائهم من أبناء الضباط ، وهوعلى هذا المنوال سارت العملية التربوية في عقد الثمانينات من القرن الماضي فكانت النتيجة أن خريج الدراسة الابتدائية لايعرف كتابة اسمه ، لكنه يجيد أسماء الطائرات الحربية وأنواع الدبابات ، وطيار السمتية ، وما تكبده العدو من خسائر في الأرواح والمعدات على يد الصناديد حراس البوابة الشرقية في جبهة الخفاجية.

بانتهاء الحرب خرج العراق بمديونية بمليارات الدولارات وأعداد كبيرة غير معروفة حتى الآن من القتلى والجرحى ، وملايين الأيتام والأرامل والعوانس ، وعقد نفسية يعانيها من شارك في الحرب أو من كان أسيرا في إيران ، ومع كل هذه النتائج الكارثية التي تحتاج إلى عشرات السنين لمعالجتها ، أصبح حمل السلاح مظهرا مألوفا ، لأن عقول البعض رفضت التخلي عن الخوذة ، ولم تستطع العيش في أجواء السلم المهدد بحماقة أخرى بخوض حرب ثانية وهذا ما حصل عندما غزا النظام السابق الكويت للدفاع هذه المرة عن حق كل الشعب العربي بالتمتع بثروته النفطية التي بددها شيوخ وأمراء وملوك العربان ، على موائد القمار في الفنادق الأوروبية ، من دون أن يشعروا بمعاناة الشعب الفلسطيني " ومتى تهتز الشوارب " وتنتصر لأصحاب الحق ، وبهذه الشعارات تعرض العراق لضربات عسكرية دمرت بنيته التحتية ، وخضع لطائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بدعم وتأييد عربي ،العراقيون اليوم بأمسّ الحاجة لإعادة نشيد "يابط يابط اسبح بالشط" خوفا على البني والكطان والشبوط من الشبكة ، لنؤكد مرة أخرى إننا من أنصار الدفاع عن البيئة.

١٥٠٠ موقع أثري مهمل في نينوى لأنها (مجرد حجارة)

الأبواب موصدة والظلام يخفي تفاصيل البناية من الداخل، حتى الإنارة الحمراء التي تملأ القاعات لا تدل على حياة بقدر ما تبعث على الخمول، والصدى بات سيد المكان بعدما رُفعت من المكان آثار تحكي تاريخ نينوى. حال متحف الموصل الأثري لم يتغير منذ أن اقتحمه في نيسان (ابريل) عام ٢٠٠٣، مجموعة من المخربين وعبثوا في محتوياته وسرقوا بعضا منها. مرت كل هذه السنوات والمتحف مازال يعاني "الموت السريري" كما يقول أهل الطب.

تأسس هذا الصرح الحضاري المهم، عام ١٩٥٢ ليكون الثاني في العراق بعد متحف بغداد، ويضم قاعتي عرض متخصصتين هما قاعة "آشور" وقاعة "الحضر" أما الثالثة فتحوي مجموعة من الآثار الإسلامية، كما إن الطابق العلوي يضم آثارا من عصور متنوعة.

□ الموصل / صالح إلياس

الدكتورة ريا محسن مديرة المتحف أكدت لـ"نقاش" إن محتويات المتحف تم نقلها إلى بغداد قبل اندلاع الحرب الأمريكية على العراق في آذار ٢٠٠٣، وان الجداريات غير المنقولة لم تتأثر كثيرا خلال الاقتحام.

وأضافت بحسرة "تعرضت خمس قطع صغيرة للسرقة، وألحقت بالمكتبة أضرارا كبيرة، وبالرغم من استرداد بعض المسروقات غير أن نحو مئة كتاب قيِّم مازالت مفقودة".

تهريب تلك الكتب إلى خارج البلاد ليس أمرا مستبعدا، خاصة إن شخصا مطلعا في منطقة ربيعة الحدودية كشف لـ (نقاش) إن مهربين تداولوا في أعقاب أحداث النهب، كتبا تبدو قديمة جدا بعضها مكتوب بلغة غير عربية قاموا بتهريبها إلى سوريا.

سبب غلق المتحف لا يبدو واضحا تماما، خاصة مع توفر الحماية اللازمة له، إذ انه محاط بمؤسسات أمنية وحكومية كثيرة، فضلا عن تحسن الأمن نسبيا في المدينة بشكل عام.

الدكتورة محسن ترى إن موافقة الهيئة العامة للآثار على إعادة افتتاحه لا تضع حداً لمشكلة إهماله، لأنه بحاجة ماسة للتأهيل، قبل استرداد قطعه الأثرية من بغداد، كما أن المال الذي خصصته الحكومة المحلية لهذا الغرض لن يصرف قبل ستة أشهر من الآن، هذا إن تم صرفه أصلا.

وتستدرك الدكتورة محسن بالقول :إن "المشكلة الأهم تتمثل في قلة موظفي مديرية الآثار، فمنذ عام ١٩٩٠ لم يُعيَّن في الدائرة سوى موظف واحد بينما أحيل معظم الموظفين الباقين إلى التقاعد، فضلا عن وصول غالبية موظفيه إلى سن التقاعد بعد سنتين أو ثلاث ما يعني أن موظفا واحدا سيبقى ثابتا على الملاك الرسمي إلى جانب ثلاثة آخرين يعملون بعقود مؤقتة".

كلية الآثار بجامعة الموصل خرّجت مئات الآثاريين على مدى السنوات الماضية - بحسب الدكتور نبيل نورالدين رئيس قسم الآثار في الكلية- التي تضم إلى جانب قسم الآثار قسمين آخرين هما قسم "الحضارة" وقسم "النقوش واللغات العراقية القديمة".

المفاجأة كانت تأكيد نورالدين لـ(نقاش) إن المؤسسات الآثارية وأعمال التنقيب من شأنها استيعاب جميع خريجي أقسام الآثار، لأن ٩٥٪ من المواقع لم يبدأ التنقيب فيها مثل (تل كويجنق) الذي بدأ العمل فيه مؤخرا، ويحتاج إلى ١٠٠ سنة للانتهاء منه.

سبعينات القرن الماضي، وما بعدها بدأت تأخذ شكل "جرائم غير مقصودة" بسبب الترميم غير العلمي وتحويل القطع الأثرية من موقع إلى آخر.

الجمعة أعد مجموعة من الدراسات والتقارير التي تشير إلى وقوع "كارثة حقيقية" على الآثار العراقية بعد عام ٢٠٠٣، عندما عسكرت القوات الأمريكية في الكثير من المواقع الأثرية، ثم خلفتها القوات العراقية التي مازالت تقيم معسكراتها هناك، فضلا عن ظهور تشققات في شواخص المواقع الأثرية بفعل التفجيرات المتكررة القريبة منها.

مراسل نقاش نَقَل بعض مشاهداته عن مواقع أثرية زارها في الأيام الماضية ووجد خلالها أن مئات العوائل المهجرة أو الفقيرة لجأت إلى هذه المواقع وبنت عليها مساكن عشوائية، ومنها المنازل التي شيدها النازحون داخل سور نينوى، فضلا عن انتشار قوات عسكرية عراقية في مواقع أثرية مهمة أو بالقرب منها ما يجعل الوصول إليها أمرا صعبا.

الجمعة يُعلق على هذه الحالة بالقول "أردت الوصول إلى قلعة الموصل المسماة (باشطابيا) فمنعني الجنود، ولم يسمحوا لي بالدخول إلا بعد ساعتين عندما عرفوا أني رئيس اللجنة التي تم تشكيلها لتأهيل القلعة".

ويضيف "المواقع الأثرية لم تحظ بإدامة منذ سنين حيث تتراكم عليها النفايات والأنقاض، وجميعها غير مهيأة لاستقبال الزوار، فلا توجد لوحات إرشادية أو شبكة إنارة أو برامج توضيحية بالصوت والصورة".

مديرية آثار نينوى، المسؤولة عن حماية الآثار ومنع التجاوز عليها، قللت على لسان مديرها سالم يونس من حجم الإهمال والتجاوزات على المواقع الأثرية فهي وفق رأيه تجاوزات "محدودة جدا ومؤقتة، ولا تشكل خطرا كبيرا طالما لا توجد أعمال حفر أو محاولات لإزالة الشواخص الأثرية".

مراسل "نقاش" حصل على كتب وخرائط رسمية توثق تجاوزات خطيرة، وتكشف عن تعاون موظفين في عقارات الدولة مع جهة غير رسمية وإصدار سندات لموقع أثري مساحته نحو ثلاثة دوانم أي ما يعادل (٧٥٠٠ متر مكعب)، في منطقة بيسان شمالي الموصل، وبيعها لاحقا بأسعار مرتفعة تصل إلى ملايين الدولارات.

الكتاب الرسمي الموجه من دائرة عقارات نينوى إلى مديرية الآثار قبل عام، لإجراء كشف على القطعة الأثرية ذاتها، أكد تحويل المكان إلى حي سكني بالكامل وعدم إمكانية استرداد الأرض.

ويعبّر نور الدين عن خشيته على الآثار الشاخصة قائلا "الكثير منها بحاجة إلى صيانة وإعادة تأهيل كبوابة (أدد) المهددة بالسقوط، فقد أعدَت الجامعة خطة علمية لصيانتها بمشاركة مؤسسات أكاديمية أوربية، كما فعلت سنة ١٩٦٩، لكن المشروع لم يحظ بموافقة الجهات المختصة بسبب الروتين".

عالم الآثار احمد قاسم الجمعة يقول إن التجاوزات على الآثار في نينوى بدأت منذ تعيين أمين بوتا قنصلا فرنسيا في الموصل عام ١٨٠٥ ،حيث شاعت منذ ذلك الوقت حملات سرقة منظمة إلى أوربا حتى أن بعض الآثار غرقت في النهر أثناء محاولة البريطاني فكتور بلاز نقلها بالقوارب عبر نهر دجلة.

التجاوزات على الآثار العراقية في

تربية ذي قار :عام ٢٠١٢ سيشهد اختفاء المدارس الطينية

□ الناصرية / حسين العامل

قال مدير التخطيط في مديرية تربية ذي قار إن المشروع الوزاري الأول لبناء المدارس شمل ١٧١ مدرسة من بينها إعادة بناء ١٠٦ مدارس طينية و٦٥ مدرسة آيلة للسقوط ،مؤكدا تسليم مواقع المدارس المذكورة للشركات المنفذة . وأوضح رزاق كشيش في تقرير مفصل عرضه خلال اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد مؤخرا وحضرته المدى:إن وزارة التربية وافقت على تنفيذ ٦٥ مدرسة (هدم وإعادة بناء) وبناء ١٠٦ مدارس أخرى بديلة للمدارس الطينية وذلك ضمن المشروع الوزاري الأول لبناء المدارس .وأكد مدير التخطيط في تربية ذي قار تسليم جميع مواقع المدارس للشركات المنفذة متوقعا أن يشهد عام ٢٠١٢ نهاية مشكلة المدارس الطينية والتي يقدر عددها بـ ١١٤ مدرسة في مختلف أنحاء محافظة ذي قار . داعيا في الوقت ذاته الحكومة المحلية إلى إدراج المدارس الطينية الثمانية المتبقية ضمن خطتها للعام الحالي .وأضاف كشيش :كما سيقلص التخصيص الحالي للأبنية المدرسية معدلات المدارس الآيلة للسقوط بنسبة ٧٥٪ ،مشيرا إلى أن المدارس الآيلة للسقوط المشمولة بالمشروع الوزاري سيتم تنفيذها بواقع ٢٤ صفا للمدرسة الواحدة ووفق قوالب خرسانية جاهزة أعدت لهذا الغرض .وتوقع مدير التخطيط أن يسهم إنجاز المشروع بفك الاختناق في المدارس الثلاثية والثنائية ،مشيرا إلى وجود ١١١ مدرسة بدوام ثلاثي حاليا .وتضم محافظة ذي قار ١١٩٩ بناية مدرسية ينتظم فيها ٥١٥٨٧٣ طالبا وطالبة وتتوزع بواقع ٤٨٩ مدرسة في مراكز المدن و٧١٠ مدارس في مناطق الريف .وأشار كشيش إلى وجود ٢٧١ بناية مدرسية غير صالحة من المدارس الابتدائية في المحافظة و ٣٤٦ مدرسة بحاجة إلى ترميم ورجح شمول جميع المدارس المذكورة ضمن الخطة الوزارية المعتمدة والتي تشتمل على مشروع لبناء خمسة آلاف مدرسة في عموم العراق من بينها ٦٣٥ مدرسة في ذي قار وإن تربية ذي قار استكملت الإجراءات الإدارية الخاصة بالمدارس الـ ٦٣٥ ورفعتها إلى وزارة التربية لإقرارها ضمن الخطة المذكورة .

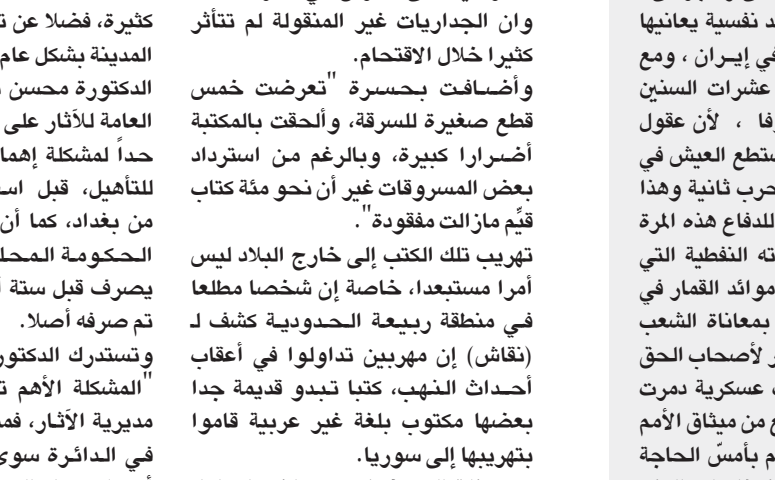

مدير عام البيطرة: نتعرّض بين مدّة وأخرى لموجات وبائية

□ بغداد/قيس عيدان

طالب مدير عام الشركة العامة للبيطرة التابعة لوزارة الزراعة الدكتور صلاح فاضل عباس الحكومة بوضع خطة طوارىء تتوفر فيها جميع الصلاحيات والأموال تحسباً لأي موجة وبائية تجتاح البلاد في الوقت الحاضر ؛ جاء ذلك في حوار أجرته (المدى) أمس الأول ؛ وبرر خلاله الدكتور صلاح هذا المطلب نتيجة الموجات الوبائية التي بدأت تظهر في أوقات مختلفة في العديد من دول العالم ومنها العراق بالإضافة إلى الإجراءات الحالية في آلية الصرف والتي تعتمد التعليمات والضوابط الخاصة بآلية الصرف للدوائر الحكومية لعام ٢٠٠٨. مبيناً أن العراق تعرض إلى موجات وبائية آخرها ظهر في الشهر الرابع من العام الماضي حين تعرض قطاع الدواجن للهلاكات في العديد من المحافظات منها بغداد والحلة نتيجة الإصابة بفايروس ، وقد تم تشكيل غرفة عمليات في الشركة وإرسال فرق متنقلة إلى مواقع الحقول إضافة إلى استقدام خبير اجنبي وهو بروفيسور معروف عالمياً وخبير لدى منظمة الصحة العالمية حيث تم اخذ عينات لهذا الفيروس وإجراء التحاليل المختبرية اللازمة بغية معرفة نوع الفيروس واستيراد اللقاح اللازم له؛ صلاح أوضح أن بعض الأمراض الوبائية التي انقرضت لسنوات طوال بدأت تعاود الظهور مثل مرض الطاعون الذي ظهر مؤخراً في البصرة. وعن المعوقات في عمل الشركة أكد مدير البيطرة بأنها تعاني الأمرين الأول منهما قلة الموارد المالية إذ قدرت الشركة ميزانيتها للعام الحالي بـ٣٦ مليار دينار والتي تشمل الأدوية واللقاحات والأجهزة والمعدات المختبرية بالإضافة إلى الميزانية التشغيلية لاسيما إن الشركة تمتلك ١٥ مستشفى في عموم محافظات البلاد و٢٤٨ مستوصفا منتشر ة وفق الخارطة العراقية لكن التخصيص قد تم بـ٢٠ مليار دينار فقط وهذا احد المعوقات والمعوق الآخر هو قلة الكوادر البشرية إذ يبلغ النقص الحاصل في الكوادر الوسطى أربعة آلاف موظف بل الأكثر إشكالاً هو في حال إحالة أكثر من ٧٠٠ موظف بمجمل الاختصاصات سيكون من الصعب جداً حيث التعليمات الخاصة بالتعيين لم تشمل الشركة والتي تم تخصيصها من مجلس الوزراء ؛ وعن الموقف الوبائي في الوقت الحاضر في البلاد أكد صلاح إن العراق ووفق الإحصائيات الرسمية المثبتة في وزارة التخطيط هناك (٨) ملايين رأس غنم وأكثر من مليونين ونصف المليون من البقر والجاموس وخمسين ألفا من الإبل وجميعها تخضع إلى الفحص الدوري من قبل المراكز اللبيطرية في كل قضاء أو ناحية لجميع محافظات حيث تم إجراء خمس حملات تلقيح ضد الأمراض المعروفة (التي تصيب الحيوان) ولكن هناك قلق من الموجات الوبائية التي بدأت تظهر في جميع بلدان العالم وخصوصاً الدول المجاورة وعلية يجب أن تكون لنا خطة طوارئ متكاملة الصلاحيات ولايويجد أي ضير من أن تكون هناك رقابة على آلية الصرف والإجراءات من أي جهة . وعن الخطط والبرامج التي تسعى الشركة إلى تقديمها إلى مربي الأغنام أكد صلاح : بالرغم من المعوقات التي ذكرت لكن هناك جهد متواصل من قبل العاملين إذ تمكنت مؤخراً من تشخيص (العترة المحلية المرضية) في المختبرات المحلية بالإضافة إلى اعتمادها من قبل المختبر العالمي في لندن وهو المرجع الدولي الذي تعتمد جميع بلدان العالم على نتائجه؛ وعن طبيعة الموارد المتحققة للشركة أكد الدكتور صلاح أن هناك موارد مالية تأتي للشركة وهى إيرادات متحققة منها أجور الخدمات المدفوعة من قبل المستفيدين وهى قليلة جداً قياساً للجهود المقدمة وتمويل المنظمات العالمية وهي الأخرى محدودة جداً ؛ وعن الإجازات الاستيرادية التي تمنح للتجار لاستيراد اللحوم والحديث عن وجود أمراض فيها أوضح صلاح أن إجراء الفحص يتم من قبل القائمين في وزارة الصحة وهي المعنية بذلك وفق القانون، ولكن علينا أن نطالب أيضا بتفعيل أكثر إلى عملية إجراء الفحص الطبي عند المنافذ الحدودية لاسيما إن المئات من أنواع اللحوم المختلفة المعلبة وغيرها منتشرة في الأسواق المحلية.

الأحياء العشوائية تلتهم مدينة الحلة وسط إجراءات حكومية ضعيفة

□ بابل / إقبال محمد

انتشرت في بابل الأحياء العشوائيه بسبب انعدام التخطيط وعدم وجود أراض سكنيه توزع على المواطنين وكذلك تباطؤ الحكومة المحلية بإنشاء الوحدات السكنية الواطئة الكلفة من اجل توزيعها على الفقراء والمحتاجين ومن سكنة الأحياء العشوائية والتي سببت بتجريف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية والتي تعتبر الحزام الأخضر للمدينة.

وقال المهندس علاء البكري مدير التخطيط العمراني وكالة: التصميم الأساسي لأي مدينة يتضمن استعمالات عديدة، تجارية وصناعية وخدمات عامة وشوارع، ومن هذه المكونات تنشأ المدينة المفروض بهذه التقسيمات أن ترافقها استملاكات لكي تنفذها وتديم التطور الحضري.

لحد الآن بعد السقوط البلدية لم تستملك أي أراض في المدينة لغرض تنفيذ التصميم الأساسي.

قبل السقوط كان هناك قانون الإطفاء وليس الاستملاك، وهناك لجنة من الزراعة والدوائر ذات العلاقة تطفىء الأرض التي تقوم البلدية باستعمال معين عليها ،وهذا الإطفاء قانوني ويمنع على المحاكم سماع الدعاوى التي تنشأ جراء الاستملاك وهذا سهّل على البلدية إجراءات كثيرة، وبعد السقوط ألغي الإطفاء وتحول إلى استملاك عن طريق المحاكم وهو عملية مضنية وتدخل في قضايا قانونية واعتراض من قبل المواطن وأدى إلى تعطيل التصميم الأساسي وشجع على التجاوز على البساتين والأراضي الزراعية وهذا سبب عدم وجود أراض سكنيه توزع على المواطنين وكذلك بناء مشاريع المدارس والمراكز الصحية والحدائق وغيرها ذات النفع العام ، وأضاف :إن المحافظة تعاني عدم وجود قطع أراض للاستغلال العام.

وأكد البكري إن الفلاحين لجأوا إلى تقطيع الأراضي وبيعها بدون إخبار الدوائر ذات العلاقة مثل دائرة التخطيط العمراني البلدية وبقية الدوائر حتى لايتم أخذها من قبل البلدية ،لذلك يجب على البلدية وضع خطة استملاك وتوزيع الأراضي وأن تفاتح الدوائر ذات العلاقة بإيقاف التجاوزات، وانتقد دائرة التسجيل العقاري التي تساهم بتفتيت الأراضي الزراعية ،وقد أثر هذا على الحزام الأخضر للمدينة لأن أغلب الأراضي التي فتتت هي أراض تنتشر فيها أشجار النخيل والفواكه ، وشجع ذلك على وجود أحياء عشوائية خارجه عن التصميم الأساسي ولا تتوفر فيها الخدمات الأساسية مثل الشوارع والمدارس والماء والكهرباء وغيرها وان حل مشكلة الأحياء العشوائية تتطلب بناء العمارات السكنية المتعددة الطوابق. وعن قطع الأراضي التابعة للدولة في شارع ٦٠ قال البكري: إن قطع الأراضي العامة العائدة للبلدية تم إيقاف توزيعها على دوائر الدولة واستغلالها لتكون حدائق ومتنفسات لأن شارع ٦٠ مزدحم ودخول المركبات بدون حساب أدى إلى أن تكون الشوارع مزدحمة ،نحن نريد خلق توازن بين المواطن والدولة وهذا قرار صائب.

الاستثمار عملية حديثة والإخوة في الاستثمار لايعلمون أن التصميم الأساسي به استعمالات ونسب معينة وقوانين تحكم ولايوجد شخص يتجاوز على القانون. أحيانا تأتي معاملات مخالفة للاستعمال، فمثلا عندما يريد البعض بناء(مول)على منطقة خضراء لانعطي موافقة،لأنه يجب أن تكون الاستعمالات متوازنة الاستثمار ،وهناك من يريد التجاوز على القوانين السارية وهذا لايجوز، بل نحن نشجع على إلغاء القوانين السابقة من اجل تفعيل حركة الاستثمار. من جانب آخر قال صباح الفتلاوي قائممقام مدينة الحلة: عندما تم اختياري كقائممقام فتحت إضبارة سميتها أحياء بدون خدمات لأنها أحياء عشوائية لا يمكن أن تقدم لها خدمات لأن مسارات الطرق ضيقة وغير مستقيمة وعليها تجاوزات كثيرة وطالبت من زراعة بابل أن تزودنا بجرد عن الأحياء ورفع دعاوى قضائية ضد المتجاوزين على الأراضي الزراعية إلا أن الزراعة لم تستجب وتنفذ أي مطلب من مطالب القائممقامية لأن الأمر كبير وهم سكنوا فيها لفترة طويلة وبعدها لم يستطيعوا فعل شيء وبعض العقود المؤجرة من زراعة بابل إلى المواطنين تم تقطيعها وبيعها ولم تتخذ المديرية إلا إجراءات لا تستحق الذكر وقمت باتخاذ إجراءات لإيقاف قسم من التجاوزات وفي الوقت الحاضر توجد تجاوزات لكن اقل وطلبت من الدوائر التي هي بحاجة إلى أراض استملاك الأراضي الزراعية لأننا فعلا بحاجة إلى أراض كبيره تخصص للمشاريع والسكن إلا أن الدوائر لم تستجب وكذلك الحكومة المحلية للاستملاك سوى مخاطبات بسيطة ، ولا أريد أن أضع الموضوع على المواطن ،فهناك تقصير واضح في دور الحكومة المحلية والمركزية لأنها لم تخصص قطعا لسكن المواطنين ولبناء الدور والشقق السكنية، فالانفجار السكاني الموجود منذ ٢٠٠٣ لحد ٢٠١٢ أين يذهب؟